

التجربة المغربية في التعليم عن بعد زمن كورونا كوفيد 19 نجاحات وإخفاقات

The Moroccan experience in distance education under Corona Covid 19
successes and failures

د. مصطفى السماحي

Mustafa Al-Samahi

بالت في الفقه وأصوله - المغرب

moustafa-2006@hotmail.fr

ملخص البحث:

شهد العالم المعاصر ثورة تكنولوجية غير مسبوقة، خاصة في مجال الإعلام والتواصل وتقنيات المعلومات، وكان لذلك انعكاسا على النظم التربوية في العالم، فظهر ما صار يعرف بالتعليم الإلكتروني وتطورت الخدمات، ومع انتشار جائحة كورونا كوفيد-19 وتوقف الدراسة في المدارس والجامعات استنجبت الدول بالتعليم عن بعد كنمط تربوي يجمع بين الاستمرارية البيداغوجية وحماية صحة العاملين بقطاع التعليم وأسرهم، وكان المغرب من الدول التي اختارت هذا المنحى، وفي هذا البحث، الذي بين أيدينا، سنتقف مع التجربة المغربية في التعليم عن بعد قصد التقويم والتقييم، ومعرفة ما لها وما عليها، وما فيها من نجاحات وإخفاقات، والوقوف مع إيجابياتها وسلبياتها.

فإذا كان المغرب من بين أوائل الدول التي سارعت، بعد توقف الدراسة لحماية صحة المواطنين، إلى اختيار التعليم عن بعد لإنقاذ الموسم الدراسي وضمان الاستمرارية البيداغوجية، فإن هذه التجربة كان لها أيضا من الاخفاقات ما يحكم على فشلها واعتبارها دون تطورات المغاربة، أخرى أن تكون بديلا عن التعليم الحضوري، خاصة أمام الإكراهات البشرية وضعف البنية التحتية واللوجستيك، رغم أن الوثائق التربوية نصت على التعليم عن بعد منذ 1999 مع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ما يتطلب من الجهات المعنية إعادة الاعتبار لهذا القطاع الحيوي والاستثمار فيه.

الكلمات المفتاحية: التعليم عن بعد- التجربة المغربية- جائحة كورونا- كوفيد 19.

Abstract:

The contemporary world witnessed an unprecedented technological revolution, especially in the field of media, communication and information technologies, and this had a reflection on the educational systems in the world, so what became known as e-learning appeared and services developed, and with the spread of the Corona Covid-19 pandemic and the suspension of studies in schools and universities, countries sought the help of education for After as an educational pattern that combines pedagogical continuity and protection of the health of workers in the education sector and their families, Morocco was one of the countries that chose this approach, and in this research, which we have, we will stand with the Moroccan experience in distance education in order to evaluate and evaluate, and know what it has and what it has, and what It has successes and failures, and its pros and cons.

Keywords: distance education, the Moroccan experience, the Corona-Covid 19 pandemic.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

إن جائحة كورونا قد داهمت العالم على حين غرة ودون سابق إنذار، وفوجئ قطاع التعليم كما فوجئ غيره من القطاعات، بهذه الجائحة، فأغلقت المدارس والجامعات أمام التلاميذ والطلاب، مما طرح على العالم كله تحديات، وفتحت معه نقاشات وتساؤلات حول استمرارية الحق في التعليم، مما اضطر مختلف نظم التعليم في العالم للبحث عن البدائل الممكنة والفرص المتاحة، فكانت تجربة التعليم عن بعد واستثمار تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة، وتم الانتقال إلى ما يسمى بالتعليم الإلكتروني أو التعليم الرقمي، فتم إنشاء بوابات ومنصات إلكترونية لهذا الغرض، وكان المغرب من بين الدول التي انخرطت في هذا النوع من التعليم منذ اللحظة الأولى للإغلاق.

إن المدرسة مطالبة بأن تواكب التحولات والتغيرات، وأن تبتكر الآليات والوسائل البيداغوجية الكفيلة بالنقل الديداكتيكي واستمراريته، وهذا يتطلب التخطيط البعيد والمتوسط المدى، إلا أن فجائية الجائحة وعدم الاستعداد المسبق لدى غالبية الدول، ومنها المغرب، جعلت الممارسة التعليمية تتسم بكثير من الارتجالية البيداغوجية وسوء تدبير المرحلة؛ تخطيطا وتدبيراً وتقويماً، مما انعكس في الغالب على المردودية والجودة المنشودة.

إن تجربة التعليم عن بعد، أصبحت واقعا تربويا ملموسا، واليوم قد مرت على ممارسته ما يقارب السنة والنصف، ما يظهر الحاجة الملحة إلى الوقوف مع هذه التجربة لمساءلتها، ومعرفة ما لها وما عليها من إنجازات وإخفاقات، ومعرفة الصعوبات والتحديات، والوقوف مع التجارب الناجحة، استشرافا للمستقبل واستحضارا لكل التوقعات.

فيا ترى ما المقصود بالتعليم عن بعد؟ وما أهميته؟ ومتى ظهر؟ ومتى عرفه المغرب؟، هل هو وليد جائحة كورونا أم كان عملا استراتيجيا استعدت له المنظومة التربوية المغربية مسبقا؟ وكيف كانت التجربة العملية لهذا النوع من التعليم؟ وما التحديات والصعوبات التي واجهتها التجربة المغربية؟ وكيف تفاعل التلاميذ والطلاب والأسر مع هذا النوع الجديد من التعليم، وما انعكاساته عليهم؟ وهل يمكن للتعليم عن بعد أن يكون بديلا عن التعليم الحضوري؟.

هذه الأسئلة وغيرها ستشكل دعامة لموضوع هذه الورقة الموسومة بـ "التجربة المغربية في التعليم عن بعد، نجاحات وإخفاقات"، التي تهدف إلى تسليط الضوء على تجربة التعليم عن بعد في سياق التجربة المغربية بإنجازاتها وإخفاقاتها.

ولعرض هذا الموضوع في قالب علمي ومنهجي رصين، وبغية تجلية وتمثل التصورات الواردة أعلاه والاقتراب من الإشكالات المثارة، ارتأيت تقسيمه بعد هذه المقدمة إلى مبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: مفهوم التعليم عن بعد وتاريخه.

المبحث الثاني: التجربة المغربية في التعليم عن بعد بين النجاحات والإخفاقات.

خاتمة: تشمل أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: مفهوم التعليم عن بعد وتاريخه.

المطلب الأول: مفهوم التعليم عن بعد:

التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني من المصطلحات المعاصرة المتداولة في الساحة التربوية، ولذلك لن تجد له تعريفاً عند القدماء، وإنما عرفه المعاصرون، فمنهم من عرفه بأنه "عملية نقل المعرفة إلى المتعلم في موقع إقامته أو عمله بدلاً من انتقال المتعلم إلى المؤسسة التعليمية، وهو مبني على أساس إيصال المعرفة والمهارات والموارد التعليمية إلى المتعلم عبر وسائط وأساليب تقنية مختلفة، حيث يكون المتعلم بعيداً أو منفصلاً عن المعلم أو القائم على العملية التعليمية، وتستخدم التكنولوجيا من أجل ملء الفجوة بين كل من الطرفين بما يحاكي الاتصال الذي يحدث وجهاً لوجه"¹.

كما عرف بأنه "طريقة ابتكارية لإيصال بيئات التعلم الميسرة، والتي تتصف بالتصميم الجيد والتفاعلية والتمركز حول المتعلم، لأي فرد وفي أي مكان أو زمان عن طريق الانتفاع من الخصائص والموارد المتوافرة في العديد من التقنيات الرقمية سويماً مع الأنماط الأخرى من المواد التعليمية المناسبة لبيئات التعلم المفتوح والمرن"².

وعرفته الجمعية الأمريكية للتعليم عن بعد بأنه "هو توصيل للمواد التعليمية أو التدريبية عبر وسيط تعليمي إلكتروني يشمل الأقمار الصناعية وأشرطة الفيديو والأشرطة الصوتية والحاسبات وتكنولوجيا الوسائط المتعددة أو غيرها من الوسائط المتاحة لنقل المعلومات"³.

وهناك تعريفات أخرى كثيرة⁴، لكنها تجمع على أن التعليم عن بعد هو تعليم يكون فيه المعلم والمتعلم منفصلين في المكان حتماً، وقد يكونا منفصلين في الزمان أيضاً، تتم فيه عملية التعليم بوسائط وطرق مبتكرة مرنة.

ويسمى أيضاً التعليم الإلكتروني، والتعليم الرقمي، والتعليم الذكي، والتعليم الافتراضي، والتعليم عبر الأنترنت، وكلها تشترك في نقل المحتوى التعليمي إلى المتعلم بوسائط إلكترونية متعددة مثل الأنترنت أو الأقمار الصناعية أو الأشرطة السمعية البصرية أو غيرها من الوسائط المتاحة⁵.

¹ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) 2020، التعليم عن بعد، مفهومه، أدواته واستراتيجيته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، ص 14.

² - العتيبي، عبد المجيد بن سلمي الروق، معايير الجودة في أنظمة التعليم الإلكتروني، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية. العدد 7، فبراير 2019، ص 234.

³ - ينظر حنيفة مازن عبد المجيد ومزهر شعبان العاني، التعليم الإلكتروني التفاعلي، مركز الكتاب الأكاديمي - عمان، 2014، ص 72.

⁴ - تنظر هذه التعريفات في: دريدش حلمي، التعليم الإلكتروني بالجامعة الجزائرية مقومات وعوائق، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية المجلد 11 العدد 1 يوليو 2019 ص 12-13.

⁵ - ينظر حنيفة مازن عبد المجيد ومزهر شعبان العاني، التعليم الإلكتروني التفاعلي، مرجع سابق، ص 15-16.

فالتعليم عن بعد لا يختلف عن التعليم الحضوري التقليدي في المحتوى المعرفي والأهداف التربوية، كما لا يختلف عنه في مكونات العملية التعليمية التعلمية (معلم- متعلم- معرفة).

وإنما يختلفان في كون التعليم عن بعد لا ينضبط لزمان ومكان مضبوط كما هو الحال في التعليم الحضوري داخل الفصول الدراسية وفق جدول زمني محدد، كما يختلفان في الوسائل المستعملة في التفاعل بين مكونات العملية التربوية.

المطلب الثاني: تاريخ التعليم عن بعد:

إن التعليم عن بعد لم يكن وليد العصر الحديث ولا نتيجة وباء كورونا، بل إنه يضرب في أعماق التاريخ بأشكال مختلفة، فلو رجعنا إلى طرق التحمل في علوم الحديث عند المسلمين في القرون الثلاثة الأولى للهجرة لوجدنا طرقا للتعليم كثيرة، فلم تكن مقتصرة على أجنود الطرق التي يكون فيها التعليم حضوريا، والتي تسمى عند المحدثين بالسماع والقراءة والعرض على الشيخ، ويُعبر عنها بـ "حدثنا"، و"أخبرنا" و"سمعت" و"قرأت عليه" وغيرها من العبارات المعروفة عند أهل الصنعة الحديثية، بل هناك طرق أخرى غيرها، كالإجازة والمناولة والكتابة والإعلام والوصية والوجادة⁶، وفي بعض صور هذه الطرق يكون التعليم من غير لقاء بين التلميذ وشيخه. وكانت المراسلات أيضا بين أهل العلم مشهورة في التاريخ، وهي نوع من التعليم عن بعد.

أما التعليم عن بعد بمفهومه الأكاديمي فقد أشارت اليونسكو إلى أنه يمتد لأكثر من مائتي عام، وكانت البداية عام 1729 على يد Caleb Philips حيث كان يقدم دروسا أسبوعية عبر صحيفة "بوسطن جازيست".

ثم استخدم الراديو لهذا الغرض عام 1922 حيث بدأت جامعة بنسلفانيا العريقة في تقديم عدد من المقررات عبر جهاز الراديو، ثم أجهزة التلفزة إذ أطلقت جامعة ستانفورد مبادرة عام 1968 لتقديم مقررات لطلاب الهندسة عبر قناة تلفزيونية، وفي عام 1982 دخل الكومبيوتر المجال التعليمي، وفي عام 1992 كان الانتشار الأوسع مع ظهور شبكة الأنترنت، حيث بدأ ظهور أنظمة إدارة التعلم (LMS) عام 1999، إلا أنها أنظمة مغلقة لا تخدم جميع المتعلمين.

وفي عام 2002 أطلق معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا مبادرة المقررات المفتوحة (2000 مقرر مجاني يستفيد منه 65 مليون مستفيد من 215 دولة)، ثم أكاديمية خان عام 2008 (71 مليون مستخدم)⁷.

وأما في المغرب، فقد نصت كثير من الوثائق التربوية الرسمية، على الأقل على المستوى النظري، على اعتماد التعليم عن بعد، واستثمار التكنولوجيا المتقدمة في مجال المعلومات، ومن الوثائق التي نصت على ذلك، نذكر:

⁶ - ينظر مناع القطان، مباحث في علوم الحديث، مكتبة وهبة- القاهرة، ط 1428/5هـ-2007م، ص 158 وما بعدها.

⁷ - منظمة اليونسكو، التعليم عن بعد، مفهومه، أدواته واستراتيجيته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، مرجع سابق، ص 15.

أولاً: الميثاق الوطني للتربية والتكوين الصادر في أكتوبر 1999: والذي نص في الدعامة العاشرة على استعمال التكنولوجيا الجديدة للإعلام والتواصل، وحسن توظيفها، ونظراً للأبعاد المستقبلية للتكنولوجيات، نصت هذه الدعامة على أنه سيتم استثمارها في المجالات الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

- معالجة بعض حالات صعوبة التمدرس والتكوين المستمر بالنظر لبعدها للمستهدفين وعزلتهم؛
 - الاستعانة بالتعليم عن بعد في مستوى الإعداد والثانوي في المناطق المعزولة؛
 - السعي إلى تحقيق تكافؤ الفرص بالاستفادة من مصادر المعلومات، وبنوك المعطيات، وشبكات التواصل، مما يساهم، بأقل تكلفة، في حل مشكلة الندرة والتوزيع غير المتساوي للخرانات والوثائق المرجعية.
- ومن هذا المنظور، ستعمل السلطات المكلفة بالتربية والتكوين، في إطار الشراكة مع الفعاليات ذات الخبرة، على التصور والإرساء السريعين لبرامج للتكوين عن بعد، وكذا على تجهيز المدارس بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل، على أن يتم الشروع في عمليات نموذجية في هذا المضمار، ابتداءً من الدخول المدرسي والجامعي 2000-2001، من أجل توسيع نظامها تدريجياً⁸.

ثانياً: الرؤية الاستراتيجية للإصلاح: والتي نصت، في إطار دعم وإرساء مدرسة ذات جدوى وجاذبية، على:

- تنويع أساليب التكوين والدعم الموازية للتربية المدرسية والمساعدة لها، من قبيل: التلغز المدرسية، وتيسير التمكن من التكنولوجيات العصرية، وإدماج أساليب التعليم عن بُعد على المدى البعيد⁹.
- كما نصت على أن استراتيجية التعلم مدى الحياة، تتوقف على مقومات، منها تعزيز التعلم الحضوري بالتعلم عن بعد، فنصت في المادة 102 من الدعامة 19 على:
- توسيع الخريطة المعرفية للبرامج والمقررات التعليمية والتكوينية، بإدماج البرمجيات التربوية الإلكترونية، وتعزيز التعلّمات المستندة إلى البرامج الرقمية، وتوفير الفضاءات متعددة الوسائط؛
- التعزيز التدريجي لصيغ التعلم الحضوري، بالتعلم عن بُعد، عبر اعتماد برامج ووسائط رقمية وتفاعلية، وتكوين مكتبات وموارد تربوية إلكترونية¹⁰.
- وفي المادة 103 نصت على:
- تنويع أنماط التعلم والتكوين، خصوصاً في المستويات العليا من التعليم والتكوين (التعلم عن بعد، التعلم مدى الحياة...) بهدف إتاحة الفرصة لأكثر عدد ممكن من الراغبين في تغيير مكتسباتهم أو تعميقها، أو التصديق عليها، بالحصول على شهادات مطابقة لخبراتهم¹¹.
- كما نصت في المادة 105 من الدعامة 20 على:

⁸ - وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الدعامة العاشرة، المادة: 119، ص 40.

⁹ - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، الرافعة السابعة، المادة 29، ص 21.

¹⁰ - المصدر نفسه ص 57.

¹¹ - المصدر نفسه ص 58.

- تنمية وتطوير التعلم عن بعد، باعتباره مكملاً للتعلم الحضوري، وعاملاً في تنمية ثقافة العمل الجماعي والتشاركي¹².
- ونصت في المادة 120 من الدعامة 22 على:
- مساعدة المدرسة، عبر الكفاءات المهنية للمقاولة، على إرساء برامج للتكوين عن بعد، والتكوين بالتناوب لفائدة المتعلمين في الشعب التقنية والتكنولوجية والاقتصاد والتكوين المهني¹³.
- وفي الملحق 2 نصت على أن التكنولوجيات التربوية:
- تشمل .. مجموع البرامج المعلوماتية والتفاعلية، والموارد الرقمية، والأدوات التكنولوجية والأجهزة الإلكترونية المختلفة، علاوة على شبكات وأنظمة الاتصال وما توفره من خدمات وتطبيقات (من قبيل التبادل الأنبي للمعلومات والأفكار، والمؤتمرات عن طريق الفيديو، والتعلم عن بعد، والمكتبات الرقمية، إلخ)¹⁴.

ثالثاً: قانون إطار رقم 17. 51 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي: فقد نص هو الآخر على أنه يتعين على الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لتمكين مؤسسات التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي في القطاعين العام والخاص من تطوير موارد ووسائل التدريس والتعلم والبحث في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، ولا سيما من خلال الآليات التالية:

- تعزيز إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بجودة التعليم وتحسين مردوديتها؛
- إحداث مختبرات للابتكار وإنتاج الموارد الرقمية، وتكوين مختصين في هذا المجال؛
- تنمية وتطوير التعلم عن بعد، باعتباره مكملاً للتعلم الحضوري؛
- تنويع أساليب التكوين والدعم الموازية للتربية المدرسية والمساعدة لها؛
- إدماج التعليم الإلكتروني تدريجياً في أفق تعميمه¹⁵.

كما نص قانون الإطار في المادة 48 من الباب 8 على أنه "يتعين على الدولة أن تقوم بتطوير برامج للتعاون والشراكة في إطار التعاون الدولي في مجال التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، وخاصة فيما يتعلق بتمويل تعميم التعليم الإلزامي، والتعليم عن بعد، والتربية غير النظامية، ومحااربة الأمية، والتعليم مدى الحياة، وتنمية البحث العلمي، والرفع من جودة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي"¹⁶.

¹² - المصدر نفسه ص 59.

¹³ - المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، الرافعة السابعة، المادة 29، ص 67.

¹⁴ - المصدر نفسه ص 82.

¹⁵ - قانون - إطار رقم 17.51 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الباب الخامس، المادة: 33، ص 19-20.

¹⁶ - المصدر نفسه ص 25.

وقد صاحبت هذه الوثائق دلائل ومذكرات وزارية تعنى بإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم كالدليل البيداغوجي لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم الصادر في يوليو 2012.

إلا أن ذلك كله بقي حبرا على ورق، لم يتم تنزيله على أرض الواقع، إلى أن جاءت جائحة كورونا فعجلت بالتنزيل العملي لما ظل حبيس الرفوف لسنوات، فتوالت الوثائق والمذكرات المنظمة لهذا النوع الجديد من التعليم.

المبحث الثاني: التجربة المغربية في التعليم عن بعد بين النجاحات والإخفاقات.

المطلب الأول: التجربة المغربية في التعليم عن بعد زمن كورونا: أهم إنجازاتها ونجاحاتها

بعد انتشار فيروس كورونا أصبحت الحكومات بين خيارين: إما توقيف الدراسة وإغلاق المدارس والجامعات إلى حين انتهاء الجائحة حفظاً للأرواح من جهة وحفاظاً على جودة التعليم الحضوري من جهة أخرى، وإما البحث عن بديل أقل ضرراً، من أجل استمرار العملية التعليمية، فكان الالتجاء في كثير من الدول إلى التعليم عن بعد على علاته.

والمغرب، كغيره من الدول، خاصة العربية منها كمصر والأردن والجزائر وتونس وغيرها، كان ممن استنجد بالتعليم عن بعد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الموسم الدراسي الفارط 2020/2019، حيث أعلنت وزارة التربية الوطنية، في بلاغ صحفي، وفي إطار التدابير الاحترازية الرامية إلى الحد من العدوى وانتشار وباء كورونا كوفيد-19، وحماية لصحة التلميذات والتلاميذ، والمتدربات والمتدربين، والطالبات والطلبة، وكذا الأطر الإدارية والتربوية، فإنه: "تقرر توقيف الدراسة بجميع الأقسام والفصول انطلاقاً من يوم الاثنين 16 مارس 2020م حتى إشعار آخر.."، ونبهت إلى الأمر لا يتعلق "بإقرار عطلة مدرسية استثنائية"، و "أن الدروس الحضورية ستعوض بدروس عن بعد تسمح للتلاميذ والطلبة والمتدربين بالمكوث في منازلهم ومتابعة دراستهم عن بعد"، ثم دعت الوزارة جميع الأطر الإدارية والتربوية إلى "الانخراط بشكل فعال ومكثف في جميع التدابير التي سيتم اتخاذها من أجل ضمان الاستمرارية البيداغوجية عن طريق كل ما يمكن توفيره من موارد رقمية وسمعية بصرية وحقائب بيداغوجية لازمة لتوفير التعليم والتكوين عن بعد، بغية تمكين المتعلمات والمتعلمين من الاستمرار في التحصيل الدراسي"¹⁷.

ثم جاء بعد ذلك بلاغ إخباري رقم 3 لينص على إرساء "مداومة تربوية" ينخرط فيها جميع الأطر التربوية والإدارية، من أجل ضمان الاستمرارية البيداغوجية، والعمل على إعداد برنامج عمل يتم تصريفه يومياً بغية إنجاز العمليات التالية:

- المساهمة في إنتاج المضامين الرقمية والدروس المصورة.
- أخذ المبادرة من أجل اقتراح بدائل أخرى مبتكرة تضمن التحصيل الدراسي للتلميذات والتلاميذ.
- تتبع عملية سير التعليم عن بعد والتواصل الإلكتروني مع التلاميذ كلما دعت الضرورة إلى ذلك¹⁸.

ثم توالى بعد ذلك الإخبارات والبلاغات والمنكرت في شأن ضمان الاستمرارية البيداغوجية، ومن أهمها:

- يوم 16 مارس 2020م إطلاق عملية "التعليم عن بعد" عبر البوابة الإلكترونية TelmidTice وعبر القناة "الثقافية"؛

¹⁷- وزارة التربية الوطنية، بلاغ صحفي بتاريخ: الجمعة 13 مارس 2020م.

¹⁸- وزارة التربية الوطنية، بلاغ إخباري رقم 3 بتاريخ: الأحد 15 مارس 2020م.

- ما بين 23 و25 مارس 2020م شروع القنوات التلفزيونية: الأمازيغية، الثقافية، الرياضية، قناة العيون في بث الدروس؛
- وفي 25 مارس 2020م انطلاق التعليم عن بعد عن طريق خدمة Teams عبر الأقسام افتراضية المدمجة في منظومة مسار؛ مع تمكين التلميذات والتلاميذ المنتميين للمؤسسات التعليمية الخصوصية من استعمال هذه الخدمة؛
- وفي 06 أبريل 2020م بدأ بث الدروس الجامعية عبر القناة الرياضية إلى 6 ساعات (12 درسا) يوميا؛
- وفي 15 أبريل 2020م تم إخراج حصص مادة التربية البدنية والرياضية ضمن دروس التعليم عن بعد بشكل يومي على القناة التلفزيونية "الرابعة" و "الثقافية".
- وفي 20 أبريل 2020م أُدرجت حصص التعليم الأولي ضمن دروس التعليم عن بعد عبر "القناة الثقافية" تحت اسم "أطفالنا"؛
- برمجة العطلة البينية ما بين 27 أبريل و 3 ماي 2020م، مع الاستمرار في بث الدروس عبر على القنوات خلال هذه العطلة؛
- وفي 09 ماي 2020م كان الشروع في بث حصص خاصة بالتوجيه المدرسي والمهني والجامعي عبر قناة "العيون"؛
- لتقرر الوزارة يوم 12 ماي 2020م: عدم استئناف الدروس الحضورية، وأن امتحان أولى بكالوريا والثانية بكالوريا سيجرى حضوريا فيما أنجز من الدروس حضوريا، وأن الامتحان الوطني للسنة الثانية بكالوريا، متمدرسين وأحرارا، سيجري خلال شهر يوليوز 2020، بينما الامتحان الجهوي الموحد للسنة الأولى بكالوريا سيتم تأجيله إلى يومي 4 و5 شتنبر 2020.
- أما بالنسبة لباقي المستويات الدراسية، فسيتم اعتماد نقط فروض المراقبة المستمرة المنجزة إلى غاية 14 مارس 2020، وكذا نقط الامتحانات المحلية بالنسبة للسنة السادسة ابتدائي والثالثة إعدادي لاتخاذ قرارات آخر السنة الدراسية.
- وفي 08 يونيو 2020م تم إصدار الأطر المرجعية المكيفة لمواضيع اختبارات الامتحان الجهوي الموحد للسنة الأولى بكالوريا دورة 2020، بينما صدرت الأطر المرجعية الخاصة بالامتحان الوطني الموحد لنيل شهادة البكالوريا يوم 15 يونيو 2020م.
- وفي الموسم الحالي 2020/2021، وبعد تحسن الوضعية الوبائية في بلادنا، قررت الوزارة تنويع الأنماط التربوية بما يتناسب والوضعية الوبائية لمختلف المناطق بالبلاد، فتم تخيير الأسر بين آليتي "التعليم الحضوري" أو "التعليم عن بعد"، وبعد أن اختارت غالبية الأسر "التعليم الحضوري" تم اعتماد التعليم بالتناوب بين "التعليم الحضوري" و "التعليم الذاتي"، مع تفويج الأقسام تفاديا للاكتظاظ.
- هذه أهم الإجراءات التي قامت بها وزارة التربية الوطنية للجمع بين الحفاظ على صحة التلميذات والتلاميذ، والطالبات والطلبة، والأطر التربوية والإدارية، وبين الاستمرارية البيداغوجية، وقد استطاعت فعلا إنقاذ الموسم الدراسي بأقل الأضرار، كما أنها تجربة مكنت مكونات العملية التعليمية، معلمين ومتعلمين وإداريين، من

الانفتاح على أنظمة التعليم الإلكتروني وتعلمها وكسب مهاراتها، وتوفير المعلومات بشكل يمكن المتلقي من اختيار أجهدها، دون التقيّد بالحضور الزمكاني، المكلف ماديا ومعنويا، ما يجعل المتعلم يكتيف دراسته بما يناسب ظروفه الخاصة، كما أظهرت هذه التجربة أيضا الدور الفعال والتميز الذي قام به الأطر التربوية والإدارية بإمكاناتهم المتواضعة.

لكن هذه التجربة أيضا أماطت اللثام عن عيوب وثرغات في المنظومة التربوية المغربية في جوانب كثيرة أشير إليها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: التجربة المغربية في التعليم عن بعد زمن كورونا: الاخفاقات والتحديات

نعم إن وزارة التربية الوطنية أصدرت ترسانة كبيرة من الوثائق والبلاغات، والإخبارات والمذكرات المتعلقة بالتعليم عن بعد لإنقاذ الموسم الدراسي، وانفتاح المنظومة التربوية على عالم تكنولوجيا الإعلام والتواصل وثورة المعلومات والرقمنة، لكن هل بالوثائق والمذكرات وحدها يمكن نقتحم هذا العالم؟

إن تجربة التعليم عن بعد، خاصة في الموسم الفارط 2020/2019 أزالت اللثام وكشفت المستور عن منظومتنا التربوية، وبينت أن مجهودا كبيرا لازال ينتظرنا، وأن ثمت ثغرات يجب سدها وفراغات يجب ملؤها.

من أهم الإكراهات التي واجهتها تجربة التعليم عن بعد ببلادنا: إكراهات بشرية وأخرى تتعلق بالبنية التحتية واللوجستيك:

فالإكراهات على مستوى المؤهلات والكفاءات العلمية: فإن التعليم عن بعد يحتاج إلى مهارات وخبرات بمستحدثات تكنولوجيا الإعلام والتواصل والخدمات الرقمية والالكترونية والتدريب عليها، لدى المعلم والمتعلم على حد سواء، وهذا ما لم يكن، فهناك ضعف كبير في تكوين الأطر التربوية في هذا المجال، وفاقد الشيء لا يعطيه، مما شكّل عقبة أمام التواصل الفعال مع المتعلمين، فنسبة كبيرة من المعلمين لا يملكون خبرة كافية في الجانب التقني لإدارة عملية التعليم عن بعد على الوجه الأكمل، وليست لهم تجربة على مستوى إنتاج المضامين الرقمية والدروس المصورة بالجودة المطلوبة والمناسبة، وهذا جلي فيما أنتج من محتويات ومضامين رقمية.

أما الإكراهات على المستوى الاقتصادي: فالأسر لم تكن مهياة لهذا النوع من التعليم، سواء من حيث الامكانيات المادية وعدم توفر العدة الإلكترونية وصبيب الأنترنت، وخاصة لمن له أبناء كثر، وبالأخص إذا تزامنت الحصص الدراسية، وزادت المعاناة مع فقدان الكثير من هذه الأسر للدخل المادي القار أمام ما خلفته الجائحة على الوضع الاقتصادي للأسر الفقيرة، ولذلك فإن % 22,4 من الأسر فقط هي من اقتنت أدوات تكنولوجياية أو خدمة الاتصال بالإنترنت لتمكين أطفالهم من متابعة التعليم عن بعد، سواء تعلق الأمر بهاتف ذكي أو حاسوب أو لوحة إلكترونية؛ ما يعني أن الغالبية كان لهم ولو محدود إلى الخدمات اللازمة للتعلم عن بعد. وكذلك من حيث

المستوى التعليمي والثقافي لهذه الأسر، ف % 20.8 من أرباب هذه الأسر لديهم مستوى تعليمي عالٍ مقابل % 13 بدون أي مستوى تعليمي، وفق نفس التقرير¹⁹.

أما بالنسبة للإكراهات على مستوى البنية التحتية واللوجستيك: فالمؤسسات غير مجهزة بما يلزم من القاعات المجهزة والحواسب والكاميرات، وشبكة الأنترنت، وغيرها من الامكانيات التقنية التي تتطلبها بيئة التعليم عن بعد، وما اعتمد من وسائل التعليم من قنوات فضائية وأقسام افتراضية ومنصات إلكترونية لم يكن ذا جدوى أو فعالية، وقد عبّر أكثر من نصف الأسر (%51)، وفق تقرير مندوبية التخطيط²⁰، عن صعوبات متابعة الدروس بسبب غياب أو عدم كفاية قنوات الولوج، ولذلك لم تلق إقبالا من قِبَل المتعلمين وأسرهم، ولذلك وجد المدرسون والمتعلمون أنفسهم مضطرين إلى اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي كالفيسبوك من أجل الاستمرارية البيداغوجية.

كل هذه الإكراهات والعيوب تدل على أن تجربة التعليم عن بعد في المغرب قد فشلت فشلا ذريعا، في هذه التجربة على الأقل؛

ومن مؤشرات هذا الفشل:

- اعتماد الوزارة في إعداد امتحانات البكالوريا على الدروس المنجزة حضوريا، دليل على إدراكها صعوبة الاستيعاب لدى التلاميذ والطلاب بنسبة كبيرة كما أشار إلى ذلك تقرير المندوبية السامية للتخطيط، وهو مؤشر واضح على فشل التعليم عن بعد، في تجربته الأولى.
- لجوء جل الأسر، إن لم نقل الكل، إلى اختيار التعليم الحضوري بدل التعليم عن بعد، لما أتاحت لهم فرصة الاختيار بينهما، خاصة أمام ما خلفه التعليم عن بعد من معاناة لهم.
- % 68,3 من التلاميذ والطلبة الذين تابعوا التعليم عن بعد يعتقدون أن الدروس المقدمة ضمن هذا التعليم لا تغطي المقرر بالكامل، ونصفهم لم يتخذوا أي تدابير لتدارك هذا النقص، وهذا راجع إلى أن المناهج الدراسية غير منسجمة مع هذا النوع من التعليم، وإنما أعدت في الأصل وفق التعليم الحضوري.
- انعدام تكافؤ الفرص بين المتعلمين، فمتابعة التعليم عن بعد غير متاحة للجميع، مع ما في ذلك من فرق شاسع بين التعليم العمومي والتعليم الخاص، وما بين العالم القروي والحضري.
- غياب آليات دقيقة لتقييم وتقويم هذا النوع من التعليم، لاسيما في جانبه القيمي، خاصة والمجتمعات اليوم تعيش أزمة على مستوى القيم، تحتاج إلى النموذج والقُدوة الحضورية.

¹⁹ - المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر ص 17.

²⁰ - المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة المرحلة الأولى من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر ص 19.

- هذا فضلا عما خلفه التعليم عن بعد من آثار سلبية متعددة، أشار تقرير المندوبية السامية للتخطيط إلى بعضها²¹، وهي:

- صعوبة الاستيعاب بالنسبة لـ46.8% من المتعلمين؛
- الإدمان على الأدوات الإلكترونية بنسبة 18.2% (22% بين تلاميذ المدن مقابل 9.8% بين تلاميذ القرى)؛
- اضطرابات في التركيز بنسبة 16.1% (19.2% بين تلاميذ الابتدائي)
- النقص في الأنشطة البدنية والحركية بنسبة 14.6%؛
- مشاكل في الرؤية بنسبة 5.9%؛
- استخدام الأدوات الإلكترونية بدون مراقبة الأباء بنسبة 5.9%.

كل هذه المؤشرات، وغيرها، تدل على أن التعليم عن بعد لا يمكن أن يكون بديلا عن التعليم الحضوري، وإنما يمكن الاستعانة به لخدمة التعليم الحضوري وتجويده وتطويره، وتحسين مردوديته، واستثماره في التكوين المستمر، أو اعتماده في الحالات الخاصة، كوقت الأزمات والأوبئة كما وقع عند انتشار جائحة فيروس كورونا، أو لمن لا تسمح لهم ظروفهم بمواصلة التعليم الحضوري؛ كبعد المسافة وصعوبة السفر، أو عدم القدرة على الجمع بين العمل والتعلم الحضوري في آن واحد.

²¹- المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر، مرجع سابق، ص 16.

خاتمة: في آخر هذه البحث أقف مع أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

أولاً: النتائج: ومن أهمها:

- أن التعليم عن بعد كان الملجأ الوحيد لإنقاذ الموسم الدراسي 2020/2019 عندما انتشر فيروس كورونا وفُرض الحجر الصحي، وأغلقت المدارس والجامعات.
- أن التعليم عن بعد كان فرصة للانفتاح على طرائق جديدة في التعليم، تنبئ بتحول في النظم التربوية، تجعلها أكثر انفتاحاً على التعلم عن طريق الانترنت، واستثمار الثورة الحديثة في عالم تكنولوجيا المعلومات.
- وفي المغرب كشفت تجربة التعليم عن بعد أهمية الانفتاح على تكنولوجيا المعلومات، وكشفت معها الحاجة إلى تكوين المعلمين والمتعلمين على حد سواء في هذا المجال، كما أظهر النقص الكبير في البنية التحتية من أجهزة ووسائل تقنية من حواسيب وانترنت وغيرها.
- كما أظهرت هذه التجربة أهمية المدرسة العمومية، وقيمة أسرة التعليم (أطرا تربوية وإدارية)، والدور الذي قاموا به لإنقاذ السنة الدراسية، وتمكين الناشئة من الاستمرار البيداغوجية، ولو في حدها الأدنى.
- أن التعليم عن بعد لا يمكن بأي حال أن يكون بديلاً عن التعليم الحضوري، وإنما مكمل له ومدعماً.

ثانياً: التوصيات: فمن أهم التوصيات التي لاحت لي في آخر هذه الدراسة: أن نجاح التعليم عن بعد رهين بما يلي:

- تكبيف البرامج والمقررات التعليمية وتجويدها بما يواكب التحولات والتغيرات والتطورات، والتركيز فيها على الكيف بدل الكم المرهق للمعلمين والمتعلمين على حد سواء، وفي هذا السياق يجب الاستفادة من التجارب الناجحة والدول الرائدة في هذا المجال، وهذا متوقف على توفر الإرادة السياسية للإصلاح.
- إعداد المعلمين والمتعلمين وتأهيلهم للتعامل مع هذا النوع من التعليم الجديد: حيث إن استراتيجية الجودة يجب أن تبدأ بالعامل البشري الذي يعد المدخل الرئيس في كل عملية تعليمية، لذلك يجب أن يكون من أولويات وزارة التربية الوطنية تأهيل الأطر التربوية والإدارية من خلال تكوينات وتدريبات وفق برنامج وخطة استراتيجية مدروسة ومتدرجة، وليس بشكل استعجالي ارتجالي كما عودتنا في الإصلاحات السابقة.
- وكذلك يجب الاعتناء بظروف رجال ونساء التعليم المادية والمعنوية وإعادة الاعتبار لهذه الفئة التي تعتبر الحجر الأساس في عملية التعليم برمتها، وإشراكهم في عملية الإصلاح، فإن البرامج والمناهج مهما بلغت من الرقي والجودة متوقفة في تطبيقها على العنصر البشري المشرف على تنزيلها، فهو صلة الوصل بين البرامج والمناهج وبين المتعلمين.
- وما قيل عن تأهيل المعلمين يقال عن تأهيل المتعلمين باعتبارهم محور العملية التعليمية التعليمية وهدفها، فيجب تأهيلهم بما يجعلهم يواكبون طرق التعليم الحديثة، وتمكينهم من المؤهلات والمهارات الضرورية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وبما يحميهم من سلبياتها ومخاطرها، والانتقال به من دور

المتلق للمعلومات، كما كان سابقا، إلى دور الباحث عنها عن طريق التعلم الذاتي والتميز بين المعلومات واختيار المناسب منها.

- يجب توفير البنية التحتية وتجهيز المؤسسات بما يلزم من قاعات مجهزة بالحواسيب وشبكة الأنترنت، وتوفير التقنيات والوسائط الإلكترونية المستعملة في العملية التعليمية، ووسائل التصوير والتسجيل وغيرها من المعدات اللازمة لإنجاح العملية التربوية، بل وتوفير اللوحات الإلكترونية للتلاميذ والطلبة، وخاصة المحتاجين منهم، وهذا يتطلب من الدولة زيادة الإنفاق على قطاع التعليم والاستثمار فيه باعتباره قطاعا حيويا، عكس ما يروج له بأنه قطاع غير منتج.
- على شركات الاتصالات، بمختلف ألوانها، أن تنخرط بروح وطنية، وبتنسيق مع وزارة التربية الوطنية، لتوفير الأنترنت بصيب كاف وجودة عالية، وتعميمه على عموم الوطن؛ مدنا وقرى ومداشر، وتيسير الوصول إليه من قبل الفئات المعوزة.

لائحة المصادر والمراجع:

- حذيفة مازن عبد المجيد ومزهر شعبان العاني، التعليم الإلكتروني التفاعلي، مركز الكتاب الأكاديمي- عمان، 2014.
- دريدش حلمي، التعليم الإلكتروني بالجامعة الجزائرية مقومات وعوائق، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية المجلد 11 العدد 1 يوليو 2019.
- العتيبي، عبد المجيد بن سلمي الروق، معايير الجودة في أنظمة التعليم الإلكتروني، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية. العدد 7، فبراير 2019.
- قانون - إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.
- لمدنوبية السامية للتخطيط، مذكرة المرحلة الأولى من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030.
- مناع القطان، مباحث في علوم الحديث، مكتبة وهبة- القاهرة، ط 5/1428هـ-2007م.
- المدنوبية السامية للتخطيط، مذكرة المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (اليونسكو) 2020، التعليم عن بعد، مفهومه، أدواته واستراتيجيته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.
- وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- وزارة التربية الوطنية، بلاغ إخباري رقم 3 بتاريخ: الأحد 15 مارس 2020م.
- وزارة التربية الوطنية، البلاغات والإخبارات الصادرة في فترة التعليم عن بعد.
- وزارة التربية الوطنية، بلاغ صحفي بتاريخ: الجمعة 13 مارس 2020م.